وفي مجال شراء الاراضي في العراق.

ويظهر ان احد العوامل الرئيسة التي أدت الى ازدياد النشاط الصهيوني في المجال الاقتصادي والتجاري في العراق، بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٥، هو تأسيس وكالات تجارية لشركة نيميكو (Nemico) الصهيونية في العراق وبعض الدول العربية الأخرى، مثل سوريا ومصر، وذلك لتصدير المنتوجات الصهيونية الى تلك الدول، وكانت الوكالات تلك تنشط بالتعاون مع مصرف زلخه في بيروت[٥٥]. ولا يستبعد ان تكون وكالة شركة نيميكو قد عملت في العراق بالتعاون والتنسيق مع مصرف زلخه في بغداد.

ويبدو ان النشاط الصهيوني، في المجال الاقتصادي، قد بدأت حدّته تخف منذ العام ١٩٣٥ فصاعداً، نتيجة عوامل كثيرة، أهمها تنبّه السلطات العراقية الى مثل هذا النشاط، واتخاذها الاجراءات المناسبة للحدّ منه، اضافة الى ادراك الرأي العام العراقي أخطار النشاط الصهيوني في المجال الاقتصادي، والعمل من أجل منع دخول البضائع الصهيونية الى العراق[٥٦].

## ازدياد الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين

بدأت الهجرة الصهيونية غير الشرعية من العراق الى فلسطين بالازدياد منذ العام ١٩٢٩ فصاعداً، وذلك لاسباب عديدة، منها بدء العمل بمقاومة وملاحقة النشاط الصهيوني في العراق، فلم يجد قسم كبير من الصهيونيين من حل أمامهم سوى الهجرة الى فلسطين. ويضاف الى ذلك فرض قانون الخدمة العسكرية على العراقيين، ومن ضمنهم اليهود، في العام ١٩٣٢[٥٧]. وقد رأى قسم كبير من الشبان اليهود في الهجرة وسيلة للفرار والتخلّص من تلك الخدمة[٥٨].

كذلك فرضت الحكومة العراقية، في بداية عهد الاستقلال، قيوداً جديدة على المهاجرين بطرق شرعية من العراق الى فلسطين، وذلك بغية الحد من الهجرة الى هناك، فكان على كل يهودي يرغب في السفر الى فلسطين أن يدفع مبلغ ٦٠ ديناراً عراقياً، لضمان عودته الى العراق، بالاضافة الى ٥٠ ديناراً عراقياً كان يطلبها القناصل البريطانيون، مقابل منح تأشيرة دخول الى فلسطين. وبذلك كان يجب على كل يهودي يعتزم السفر الى فلسطين بالطرق الشرعية ان يدفع مبلغ ١١٠ دنانير عراقية؛ وكان هذا مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت[٥٩].

وطلب أهرون ساسون من الوكالة اليهودية في فلسطين زيادة تصاريح الهجرة الممنوحة ليهود العراق. فمن أصل ٢٩٠٠ تصريح وضعتها سلطات الانتداب البريطاني تحت تصرّف الوكالة اليهودية، بين تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٣٢ وآذار (مارس) ١٩٣٣، خصص للعراق خمسة تصاريح هجرة فقط. وفي نهاية العام ١٩٣٤، حاول ساسون ان يبرّر المطالبة بزيادة التصاريح بأن أخبر قسم الهجرة التابع للوكالة اليهودية بأن ٤٨٠ شخصاً قد سجّلوا أسماءهم عنده للهجرة الى فلسطين. وأوضح ساسون ان العوامل التي دفعتهم الى ذلك هي «الوضع السياسي السيىء والصعوبات التي واجهت بعض العائلات في البلاد (العراق)، وإقالة موظفين يهود، وصعوبة ايجاد عمل للشبان الذين تخرجوا من المدارس». وفي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، حصل يهود العراق على ٤٢ تصريحاً، و٣٥٠ تصريحاً خلال ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥. وتوجهت النقابة الدولية لعمال السكك الحديد والبريد والبرق في فلسطين ـ فرع حيفا الى قسم الهجرة، وطلبت منح تصاريح هجرة لـ ٢٥٠ يهودياً بغدادياً من عمال السكك الحديد، بسبب الحاجة اليهم في فلسطين، ولكن قسم الهجرة منح تصاريح لثمانية عمّال، من بغداد، فقط[٦٠].